الأمم المتحدة S/PV.7957

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٥٧

الجمعة، ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يويرنشي سوليث	(بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد عاليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويسلن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دجي
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1715733 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

المواساة في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في كابول

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أدين بأشد عبارات الشجب تلك الهجمات الإرهابية المقيتة التي شُنّت في كابل على المدنيين الأبرياء في أفغانستان وفي العديد من الدول الأخرى. ويعرب أعضاء المجلس عن عميق تعاطفهم مع أسر الضحايا الذين فقدوا أرواحهم، فضلا عن التضامن مع شعب وحكومة أفغانستان. ويرجى التكرم بالوقوف دقيقة صمت حدادا على الضحايا.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه الجلسة هي الجلسة العلنية الأولى لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة نيابة عن المجلس، بسعادة السفير إلبيو روسيللي، الممثل الدائم لجمهورية أوروغواي، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو. وأنا على ثقة من أنني أعبِّر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير روسيلي ووفد بلده على البراعة الدبلوماسية التي أدارا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

الإعراب عن التهنئة للأعضاء المنتخبين حديثا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص التهنئة إلى بولندا، بيرو، غينيا الاستوائية، كوت ديفوار، الكويت، وهولندا على انتخابها أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن. ونتطلع باهتمام إلى إسهامها في أعمال المجلس بدءا من عام ٢٠١٨.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد مارسيل أمون تانوه، وزير خارجية جمهورية كوت ديفوار.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة عايشتو مينداودو، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة منداودو.

السيدة منداودو (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لموافاة المجلس، باسم الأمين العام، عن آخر تقرير عن الحالة في كوت ديفوار.

يُعدُّ هذا اليوم يوما تاريخيا في العلاقات بين كوت ديفوار ومجلس الأمن. فهو تاريخي لأنه يصادف رفع كوت ديفوار من جدول أعمال المجلس، وهو تاريخي أيضا نظرا لانتخاب كوت ديفوار عضوا غير دائم في مجلس الأمن لفترة ولاية مدتها عامان، ومن المتوقع أن تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

وأود أن أعبِّر عن أحر التهاني للسيد مارسيل أمون تانوه،، وزير الخارجية في كوت ديفوار، لانتخاب بلده عضوا في مجلس الأمن.

منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس في شباط/فبراير (انظر S/PV.7880)، تولت السلطة حكومة جديدة بعد الانتخابات التشريعية التي أُجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ويجري حاليا إنشاء مجلس الشيوخ. وتجدر الملاحظة

أن هذه هي المرة الأولى في التاريخ السياسي لكوت ديفوار، التي تشارك فيها جميع الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة – حزب تجمع الجمهوريين، والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، والجبهة الشعبية الإيفوارية – في الانتخابات وتقدم فيها مرشحين عنها. وينبغي التنويه هنا إلى أن حزب تجمع الجمهوريين كان قد قاطع الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٠ في حين قاطعت الجبهة الشعبية الإيفوارية الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١١.

أدت المقاطعة السابقة إلى زيادة وجود حزب تجمع الجمهوريين في الجمعية الوطنية التي تعطي الأغلبية المطلقة إلى الائتلاف الحاكم لتجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام. وعلى الرغم من أن حزب المعارضة التابع للجبهة الشعبية الإيفوارية لم يفز في الانتخابات الماضية التي أُجريت في ٢٠١٦ إلا بأربعة مقاعد في مجلس النواب، فقادتها واضحون كل الوضوح من حيث نواياهم للقيام بأدوارهم بوصفهم نوابا. وهذا الالتزام إيجابي من أجل إحلال الديمقراطية في كوت ديفوار.

في شباط/فبراير، أبلغت المجلس بأن الحالة الأمنية مستقرة بوجه عام رغم التحركات المتكررة للجنود في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير (انظر S/PV.7880). ومنذ عرضي الأخير أمام المجلس، تواصلت تحركات مماثلة. وقد تجلت هذه التحركات في ١٢ و ١٤ أيار/مايو عندما قام فصيل تابع للقوات المسلحة ومقره بوكي، ومعظمه من الأعضاء السابقين في القوات الجديدة، بالمطالبة بدفعات مالية نظير مشاركته في القرار ٢٠١٠ –٢٠١١ الخاص بأزمة ما بعد الانتخابات. لقد امتد نطاق تلك الاضطرابات إلى أجزاء عديدة من البلد، مما أدى إلى وفاة أحد الأشخاص، وجرح أكثر من ٢٠ شخصا. في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو، أقام مقاتلون سابقون مسرحون من القوات الجديدة حواجز وشرعوا في مظاهرات في بواكي وفي أجزاء أخرى من البلاد، مطالبين الحكومة بتعويض مالي. وقُتل ثلاثة من المقاتلين السابقين خلال المواجهة مع الشرطة. عملت هاتان الحركتان على شل الأنشطة الاقتصادية بالكامل، ولا سيما في بواكي. وخلال الحادث ١٢ الذي وقع في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو، اكتُشف مخبأ كبير للأسلحة، مما أدى إلى إحياء بعض الذهان العصابي للعنف المسلح داخليا وخارجيا،

في شباط/فبراير، شعرت بأن تحركات الجنود لا تهدد المؤسسات والاستقرار في البلد. فلم يستخدموا العنف بسبب الدوافع التي طرحها الجنود بل فقط من أجل المطالبات المالية. ذلك هو الحال دائما. ومع ذلك، حدث تطور منذ ذلك الحين، كما يتضح من الأحداث التي وقعت في أيار/مايو. فقد هاجم الجنود أشخاصا مدنيين وبعض الرموز السياسية. إن تكرار التحركات العسكرية يؤكد وجود تحديات متبقية قبل أن نتمكن من توطيد إنجازات السلام في كوت ديفوار. وقد تم تحديد وتوثيق تلك التحديات في التقرير الخاص للأمين العام (S/2016/297) الذي أوصى بإغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وأيضا في تقرير الأمين العام عن كوت ديفوار الصادر في شباط/فبراير (S/2017/89).

من الملح أن تعمل الحكومة مع شركائها لتحسين الانضباط في صفوف القوات المسلحة وتنفيذ الإصلاحات المنصوص عليها في قانون البرمجة العسكرية للفترة ٢٠١٦ –٢٠٢٠. وبالمثل، من الضروري كفالة الإدماج الكامل للمقاتلين السابقين في المجتمع. وتبرز الحوادث، من جهة، مخاطر الإفلات من العقاب داخل القوات المسلحة، ومن جهة أخرى، ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها طرفا النزاع خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات، فضلا عن الحاجة إلى عدالة محايدة.

بيد أن الحالة التي وصفتها من فوري ينبغي لها ألا تحول أبصارنا عن إنجازات تحققت في فترة تزيد عن ١٤ عاما في حفظ السلام بفضل الدعم الإقليمي والدولي. في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عندما نشرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

كانت كوت ديفورا بلدا منقسما إلى جزأين، وتولت قوات تابعة للأمم المتحدة وفرنسا الحفاظ على الأمن في المنطقة. وكانت تتكرر انتهاكات وقف إطلاق النار وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. أُحرز تقدم كبير في جميع القطاعات منذ نهاية أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار في عام ٢٠١١. لقد تحسنت البيئة السياسية، رغم أنه لا يزال يتعين فعل الكثير، لا سيما في مجالي المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي. من الجدير بالذكر أنه طرأ تقدم في حالات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وإن كان على نحو متواضع ومتفاوت. ولا يزال النمو الاقتصادي مستمرا، ومن اللازم اتخاذ خطوات لضمان التقاسم العادل للموارد على جميع قطاعات المجتمع بحيث تستفيد من عوائد السلام. لقد تحسنت الحالة الأمنية، ولكن ما زال يتعين بذل الجهود لتشكيل قوات أمنية مسؤولة تحظى بثقة السكان.

في غضون أربعة أسابيع، في ٣٠ حزيران/يونيه، سيتم رسميا إغلاق عملية الأمم المتحدة. وذلك الأمر لم يكن خاليا من التحديات عندما أخذنا في الاعتبار فترة الشهرين التي منحها المجلس للانتهاء من عملية الإغلاق. ويسرني أن أبلغ المجلس أنه، على الرغم من كل شيء، سنبقي على الموعد النهائي المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه لإغلاق البعثة. وجميع الأفراد النظاميين في القوات غادروا كوت ديفوار في شباط/فبراير. أما التخفيض التدريجي للموظفين المدنيين فقد اكتمل في نيسان/أبريل اليوم ما خلا فريق تم تخفيض عدده إلى ثمانية مدنيين لا يزال موجودا في البعثة. وقد تم نقل إذاعة قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التي تبث على موجة FM إلى مؤسسة فيليكس هوفويت بوانيي لأبحاث السلام في ياموسوكرو. وتبث اليوم بوصفها محطة إذاعة سلام. ومن بين ٦٣ موقعا للعملية، أعيد ٦١ موقعا إلى أصحابها المعنيين. وتم شطب معظم معدات البعثة من سجلاتنا ونحن حاليا بصدد التخلص النهائي منها أو إتلافها. وقد تمت عملية التصفية في امتثال صارم للمعايير البيئية التي حددتها الأمانة العامة.

لقد سألني بعض أعضاء المجلس عن الدروس التي تعلمتها من تجربتي في كوت ديفوار والتي ربما هي مفيدة في السياقات الأخرى التي تنتشر فيها بعثات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز ثلاثة دروس أساسية أرى من المهم تقاسمها معكم.

الدرس الأول الذي اعتبره مهما للغاية: لا يمكن لأي عملية من عمليات حفظ السلام أن تحقق أهدافها والانسحاب من بلد ما إلا في سياق يتحدد فيه أن الحكومة الشريكة ملتزمة التزاما عميقا بتحمل مسؤولياتها نحو السكان الذين تخدمهم. ولا يمكن لأي بعثة حفظ السلام أن تكون بديلا عن الإرادة السياسية الوطنية والجهود الوطنية الرامية إلى حل المشاكل التي أدت إلى الصراع. لا شك أن هناك الكثير مما ينبغي عمله لمواجهة جميع التحديات المتبقية، وكوت ديفوار بوصفها حاملة للشعلة في غرب أفريقيا لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي، أظهرت عزمها على تحمل المسؤوليات المطلوبة لكي يتمكن البلد من العودة إلى الوضع السابق.

الدرس الثاني جاء من قيادة هذا المجلس. أود أن أشير إلى المخاطر التي تمكن المجلس من ركوبها والتي أدت إلى نجاح عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. لقد بدأت بولاية سياسية قوية منحها المجلس لسلفي ولي أيضا. لقد كانت ولاية عززتها ثقة مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، دعم المجلس بقوة التعاون فيما بين البعثات. إذ مكننا ذلك وعند الحد الأقصى من تحقيق الترابط الاستراتيجي والتشغيلي لبعثات حفظ السلام المجاورة. بالتأكيد أن قوة الرد السريع المنشأة داخل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالاقتران مع إمكانية التدخل في ليبريا لدعم ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، من بين أكثر مبادرات التعاون تقدما فيما بين الوكالات في تاريخ عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة. كذلك كان المجلس استباقيا في تكييف الولايات

المتعاقبة للعملية كلما اقتضت الضرورة ذلك، استنادا إلى التقييمات المنتظمة التي تجريها الأمانة العامة لتفادي حدوث أي تعطيلات في عمل البعثة.

والدرس الثالث والأخير الذي خرجت به من تجربة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار هو أن احتمالات نجاح أي بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام تزيد كثيرا عندما يكون هناك ائتلاف من الشركاء الدوليين الساعين إلى تحقيق نفس الهدف، ألا وهو، السلام، وذلك أساسا في إطار للسياسات ينطوي على تدابير مُعززة ومتضافرة لتحقيق المساءلة. وأساس نجاح عملية الأمم المتحدة يستند إلى ركائز عديدة، هي: وساطة الاتحاد الأفريقي ونشر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قوات لحفظ السلام أصبح أفرادها لاحقا من ذوي الخوذ الزرق والجهود الدعوية للنساء الأعضاء في منظمات المجتمع المدني في اتحاد نهر مانو والنشر المتوازي لقوات فرنسية، فضلا عن التزام الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وأود أن أعرب عن تقديري للدور الهام الذي اضطلع به المجلس في عودة السلام إلى كوت ديفوار، بما في ذلك عن طريق نشر بعثة لحفظ السلام. وإنني أُحيي ذكرى جميع أولئك الذين ضحوا بحياتهم في خدمة عملية الأمم المتحدة وأعرب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. كما أعرب عن تقديري لجميع موظفي العملية من المدنيين والعسكريين الذين خدموا في بعثتنا باحتراف وتفان وشعور عميق بالواجب للوفاء بولايتنا. لقد كان لي عظيم الشرف أن تعاونت مع هؤلاء النساء والرجال. كما أشكر وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي كان دورها أساسيا في كوت ديفوار، وسيظل كذلك.

وأعرب أيضا عن امتناني للشركاء لإقليميين والثنائيين والمتعددي الأطراف الذين مكنت مساهمتهم الأمم المتحدة من إسدال الستار بنجاح على الفصل المتعلق بحفظ السلام في كوت ديفوار. ودعمهم الثابت أمر أساسي في توطيد المكاسب الدائمة لحفظ السلام.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أعرب عن عميق امتناني وعظيم إعجابي بشعب وحكومة كوت ديفوار على جميع المستويات – سواء كان على مستوى المناطق أو على المستويين المحلي والوطني. لقد كانا في الواقع العامل الحاسم لحل الأزمة وإنهاء النزاع في بلدهما. وإنني على اقتناع بأن الاستثمار اليومي الشخصي والجماعي من جانب كل إيفواري سيمكنهم من أن يوطدوا على نحو مستدام السلام الذي حققناه بشق الأنفس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة مينداودو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن جلسة اليوم استثنائية وتاريخية. في الواقع، من النادر أن يجتمع مجلس الأمن بمناسبة إغلاق بعثة لحفظ السلام. غير أننا نقوم بذلك تحديدا هنا في ما يتعلق بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي سيتم الانتهاء من سحبها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه بموجب القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦).

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها الإعلامية، وخاصة على عملها في رئاسة عملية الأمم المتحدة خلال السنوات الأربع الماضية والذي مكننا، إلى جانب عمل من سبقوها في المنصب، من الوصول إلى هذه المرحلة اليوم. وفرنسا تشعر بالامتنان الشديد.

ومما يجعل هذه الجلسة تاريخية بقدر أكبر أنها تأتي عقب انتخاب كوت ديفوار الرائع، في الجمعية العامة في هذا الصباح، عضوا في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ومن خلال وزير خارجيتها، أود أن أهنئ بحرارة كوت ديفوار على

انتخابها. إن تجربة حفظ السلام فيها ستزود المجلس بمنظور فريد من شأنه مساعدتنا في التصدي بفعالية أكبر للتحديات في العالم. ونحن نرحب بفرصة العمل مع كوت ديفوار على مدى العامين المقبلين في سعينا لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

إن رحيل عملية الأمم المتحدة قريبا يمثل نقطة تحول بالنسبة لكوت ديفوار وبالنسبة لحفظ السلام أيضا. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة لاستعراض الماضي وتقييم الحاضر والاستعداد للمستقبل.

أولا، يجب تقييم إنجازاتنا في كوت ديفوار واستخلاص الدروس منها. فخلال ٢٨ يوما، سينتهي وجود عملية الأمم المتحدة بعد أكثر من ١٣ عاما من إنشائها. وفي ذروة الأزمة خلال عامي ٢٠١٠-٢٠١١، ضمت البعثة قرابة ١١ ٠٠٠ من الأفراد النظاميين. وأشيد إشادة خاصة بجميع أفراد العملية – من الجنود ورجال الشرطة والمدنيين – الذين كرسوا أنفسهم، على مر السنين، لتحقيق السلام والأمن في كوت ديفوار. وأُشيد بذكرى الرجال والنساء الـ ١٥٠ الذين فقدوا أرواحهم في أثناء تلك البعثة. إن تضحياتهم ستظل ماثلة في الأذهان.

لقد وقفت عملية الأمم المتحدة إلى جانب البلد طوال مسيرة معقدة، اتخذت طابع الأزمة الحادة خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١، ولكن صاحبها أيضا الأمل في التجديد والانتعاش بنجاح ابتداء من عام ٢٠١١. ويجب أن نستخلص دروسا مفيدة في مجال حفظ السلام من هذا النجاح الباهر. وهناك عدة عوامل ساعدت في تحقيق ذلك على مر السنين. أولا وفي المقام الأول، أسند المجلس إلى عملية الأمم المتحدة ولاية واضحة ومرنة، جرى تكييفها مع التطورات على أرض الواقع. وجرى التصدي للصعوبات بتعزيز الولاية وزيادة عدد أفراد البعثة. وعندما خفت حدة الأزمة، تمكن المجلس من تحويل البعثة وبدء عملية انتقال لتعزيز الاستقرار الطويل الأجل. كما أنشأ المجلس أدوات جديدة تتلاءم مع الاحتياجات على أرض الواقع، مثل قوة الرد السريع.

ثانيا، شاركت عملية الأمم المتحدة منذ إنشائها أيضا في العملية السياسية التي وفرت، رغم العثرات، خريطة طريق واضحة، بما في ذلك جدول زمني للانتخابات. كما زودت وحدة المجلس البعثة بالدعم اللازم كي تضطلع بولايتها.

ثالثا، حظيت عملية الأمم المتحدة دائما بدعم موحد من قبل المجتمع الدولي. ووحدت الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وشركاء كوت ديفوار على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف صفوفهم في أوقات التوتر. كما أدت فرنسا دورها، وذلك أساسا من خلال دعمها المستمر لعملية الأمم المتحدة، بموجب ولاية صادرة عن المجلس، من خلال القوات الفرنسية التي نشرتها في كوت ديفوار طوال تلك الفترة.

وأخيرا، وهذه نقطة أساسية، فقد ارتبطت عملية الأمم المتحدة بعلاقات ممتازة مع البلد المضيف على أساس من الثقة والسعي إلى تحقيق السلام، تشكل مثالا يحتذى. وكانت تلك العلاقات شرطا أساسيا لكفالة فعالية عملية الانتقال. ونتيجة لذلك، فإن مصير كوت ديفوار قد أصبح الآن في أيدي أبنائها تماما. وأحرزت كوت ديفوار اليوم تقدما كبيرا؛ فهي لم تعد ذاك البلد الذي كان يعاني من الانقسام الشديد – سياسيا وإقليميا – في عام ٢٠٠٤ أو عام ٢٠١٠. فقد استعاد البلد مظاهر الحياة الديمقراطية الطبيعية وعززها؛ ويسهم النمو الاقتصادي في تنميته؛ والحالة الأمنية آخذة في التحسن، بما في ذلك على الحدود؛ وأصبح البلد جهة فاعلة رئيسية في المنطقة دون الإقليمية في جميع المجالات. وأثبت شعب وحكومة كوت ديفوار عزمهما على مواصلة هذا الاتجاه الإيجابي. وهما الآن مسؤولان بشكل كامل عن عملية الانتقال هذه.

إن كوت ديفوار الآن في وضع يمكنها من مواصلة المضي قدما. وكما أشار المجلس في القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، فإن ذلك يعني أننا بحاجة إلى مواصلة التصدي للتحديات الهامة التي لا تزال قائمة، وكما أشارت الممثلة الخاصة، فقد أبرزت الأشهر القليلة الماضية بوجه خاص ضرورة الانتهاء من إصلاح قطاع الأمن وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وهذا أمر حتمي لضمان تحقيق الاستقرار الدائم في البلد.

وقد أعربت حكومة كوت ديفوار بوضوح عن عزمها على معالجة هذه المسائل واستكمال إضفاء الطابع المهني على قواتها الأمنية. ونرحب بهذا الالتزام كما نؤيد إعلان البلد عن تعزيز مشاركته في عمليات حفظ السلام. ويمثل هذا القرار أحد السبل لتنظيم ما هو آت. ونرحب بالمثال الأول لذلك والمتمثل في عملية النشر الجارية لوحدة إيفوارية في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ونرحب أيضا بالإجراءات التي اتخذتها حكومة كوت ديفوار من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي، وهو أمر يجب أن يستمر. كما أن مكافحة الإفلات من العقاب ضرورة ثابتة، لا سيما فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة خلال أزمة ما بعد الانتخابات. ولا سبيل إلى توطيد وتعزيز الاستقرار في البلد سوى تحقيق العدالة المنصفة والنزيهة، بما يكفل المقاضاة على الانتهاكات بغض النظر عن مرتكبيها. وسيكون إحراز تقدم في هذا المجال، على الصعيد الوطني وكذلك بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، حاسما في سبيل تحقيق المصالحة الدائمة.

ومع ذلك، فإن إنهاء وجود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لا يعني أن البلد سيُترك بمفرده لمواجهة التحديات التي لا تزال قائمة. وكما تفعل العديد من الدول الأخرى، ستواصل كوت ديفوار الاستفادة من دعم الأمم المتحدة من خلال قنوات عدة. فالوكالات والصناديق والبرامج العاملة على أراضي البلد، والتي يجمع بينها الفريق القطري، ستواصل المساعدة في عملية إنعاش البلد. وتحديد المجالات ذات الأولوية في خطة العمل الموقعة مع الحكومة في عام ٢٠١٦ أمر مفيد للغاية في هذا الصدد. وندعو الجهات المانحة الدولية إلى دعم الفريق القُطري في هذا المسعى. وستواصل الأمم المتحدة أيضا دعم كوت ديفوار وجيرانها من خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي تشمل ولايته المنطقة دون الإقليمية بأسرها. وينبغي أن يكون بوسع كوت ديفوار التعويل على الالتزام المستمر من جانب شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف في جميع الميادين.

وبفضل الصلات القوية بين بلدينا في جميع المجالات، تلتزم فرنسا بمساعدة كوت ديفوار. وسنواصل دعم البلد في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في بناء القدرات، ولا سيما في مجال الأمن والدفاع، من خلال التعاون الثنائي. كما سنواصل دعم الانخراط العميق والمستمر للاتحاد الأوروبي مع كوت ديفوار.

عندما تكون الظروف ملائمة، فإن أفضل إرث يمكن لعملية حفظ سلام أن تخلفه هو تسليم الشعلة للبلد المضيف لإرساء الاستقرار على المدى الطويل. وهذا هو المقصود من الجلسة التي نعقدها اليوم بشأن كوت ديفوار. ونحن سعداء للغاية بذلك، لكوت ديفوار ولمجلس الأمن وللأمم المتحدة.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أؤيد عبارات الرئيس المتعلقة بإدانة الهجمات الإرهابية التي وقعت في كابل. وفي سياق القيام بذلك، أود أن أكرر تعازي السنغال لأسر الضحايا ولشعب وحكومة أفغانستان.

يود الوفد السنغالي تهنئة بوليفيا على توليها رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. ونود أيضا أن نهنئ بحرارة وفد كوت ديفوار، فضلا عن وفود بولندا وبيرو وغينيا الاستوائية والكويت وهولندا، على انتخابهم المتميز في هذا الصباح لشغل مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

وأود، من خلال وزير الخارجية الإيفواري الحاضر هنا معنا اليوم ووفد بلده، الإعراب مجددا عن أحر تهاني السنغال لكوت ديفوار على انتخابها المتميز عضوا في مجلس الأمن. ويقدم الوفد السنغالي تهانيه للسيدة ميندوادو، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على إحاطتها الإعلامية الشاملة، وقبل كل شيء، على الطريقة الرائعة التي أدت بها مهامها في كوت ديفوار الشقيقة، ومساعدتها لها على تحقيق الاستقرار.

تغنيني الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة ميندوادو عن تناول الحالة في كوت ديفوار من جديد، ولكن وعلى غرار المتكلمين الذين سبقوني، أود أن أقول إن اليوم، ٢ حزيران/يونيه، هو يوم تاريخي حقا وبوضوح وهو يحمل دلالات كثيرة بالنسبة لجمهورية كوت ديفوار الشقيقة التي انتُخبت في هذا الصباح عضوا غير دائم في مجلس الأمن، ثم تأتي إلى المجلس عصر اليوم لتقديم إحاطة إعلامية نهائية بشأن إنهاء بعثة الأمم المتحدة فيها. وبالخبرة التي تتمتع بها بوصفها بلدا مضيفا لبعثة من بعثات الأمم المتحدة، والتي وصفتها السيدة ميندادو بأنها قصة نجاح من جميع النواحي، فإن كوت ديفوار تغادر جدول أعمال مجلس الأمن كي تجلس إلى طاولة هذه الهيئة من أجل الإسهام بشكل كبير في عمل المجلس للعامين القادمين.

ونعتقد أن العزيمة السياسية للسلطات العليا في كوت ديفوار، التي سادت حتى الآن، ستستمر وتقوى من أجل التصدي للتحديات المتبقية، لا سيما في المجال الأمني. ونرى أن تنفيذ وتفعيل قانون البرمجة العسكرية سيشكل خطوة حاسمة في هذا الاتجاه، لأنه سيعزز التدريب والانضباط داخل الجيش الإيفواري. وفيما يخص التهديد الناجم عن انتشار التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب في المنطقة دون الإقليمية، نرحب ترحيبا حارا بعمل السلطات الإيفوارية، بالتعاون الوثيق مع البلدان المجاورة، من أجل تعزيز التدابير المتخذة ضد هذا التهديد المتزايد للمنطقة دون الإقليمية.

ويجب أن نتأكد من تعزيز وترسيخ المكاسب المحرزة في مجال تحقيق الاستقرار في كوت ديفوار. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنه إلى جانب حكومة كوت ديفوار، يجب أن يظل فريق الأمم المتحدة القُطري والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف يقظين وأن يواصلوا دعم كوت ديفوار في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام الدائم. وفي هذا الصدد، يرحب وفد السنغال بجهود فريق الأمم المتحدة القطري لوضع برنامج مشترك لبناء السلام بتكلفة قدرها ٥٠ مليون دولار أمريكي، وذلك بعد مغادرة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار .

ولا يسعني أن أختتم بياني دون التعبير عن إشادة مستحقة تماما بالممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة عايشاتو ميندادودو. إن من الواضح أن التزام بلدي كان التزاما مستمرا، لا سيما من خلال قوة التدخل السريع ووحدة الطيران اللتين نشرناهما في إطار عملية الأمم المتحدة ومن خلال اتفاق وقف إطلاق المبرم في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بين المتمردين والموالين، والذي توسطت السنغال في التوصل إليه.

في الختام، أود أن أدعو الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، السيد محمد بن شمباس، إلى مواصلة متابعة الحالة في كوت ديفوار في إطار ولايته الإقليمية.

السيد كاواموا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ميندادودو على إحاطتها الإعلامية الشاملة.

كما أرحب بمعالي السيد مارسيل أمون – تانوه، وزير خارجية كوت ديفوار، بالمجلس. إنه لأمر سار أن يكون بيننا في

القاعة لهذه الإحاطة الإعلامية الأخيرة بشأن الإنهاء الناجح لـ ١٤ سنة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وأود أن أشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام مينداودو وجميع موظفي العملية، السابقين والحاليين، بمن فيهم أولئك الذين فقدوا أرواحهم، على تفانيهم في دعم مستقبل أفضل لكوت ديفوار. لقد أحرز البلد تقدما كبيرا في توطيد مكاسبه الاقتصادية والأمنية. وتؤكد نتائج انتخابات مجلس الأمن هذا الصباح على هذه الإنجازات.

إن ١٤ سنة من نشاط عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار توفر مخزونا ثريا من الدروس في حفظ السلام. وإذ أن ضخامة وتعقيد القضايا قد يتباينان، ينبغي للمجلس أن يواصل تطبيق الدروس المستفادة من كوت ديفوار على أعماله الجارية بشأن حفظ السلام، ولا سيما في أفريقيا. وقد برهنت العملية، على وجه الخصوص، على أن إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الشاملين والمملوكين وطنيا أداتان رئيسيتان لنجاح عمليات السلام، فضلا عن منع تكرار النزاعات.

وقد رأينا كذلك الأثر الذي يمكن أن تخلفه مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج غير المحلولة، بما في ذلك إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي غير المكتملة للجنود السابقين، على برنامج إصلاح قطاع أمني حسن التصميم وهيكل أمني محسن. إننا واثقون من أن كوت ديفوار ستواصل تعزيز الكفاءة المهنية والمساءلة في قطاع الأمن تحت تنسيق مجلس أمنها الوطني.

ولن تكون كوت ديفوار وحدها في هذه المهام. فستواصل اليابان بالتعاون مع سائر الشركاء الدوليين وفريق الأمم المتحدة القطري، دعم جهود كوت ديفوار في الحفاظ على السلام، غير أن هذا الشهر يمثل معلما في مسيرة تنمية كوت ديفوار.

وأختتم بتهنئة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مرة أخرى، وكذلك شعب وحكومة كوت ديفوار، على إنجازاتهم.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة عايشاتو مينداودو، على إحاطتها الإعلامية الشاملة بشأن الحالة السياسية الداخلية في البلد وإنهاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

ونرحب بوزير خارجية جمهورية كوت ديفوار، السيد أمون – تانوه، ونهنئه تهنئة خالصة على انتخاب بلده عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ونتمنى لبلده كل النجاح في تعاونه بشأن المسائل المدرجة على جدول أعمال المجلس. إن لتجربة الإيفواريين الثرية في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع أهمية خاصة في ذلك الصدد، وإنني متأكد من أنهم سيتقاسمون خبراتهم مع المجتمع الدولي.

وننوه بنجاح ياموسوكرو في مجال المصالحة الوطنية وبناء الدولة وتعزيز الإصلاحات السياسية في البلد. ونود أن نؤكد على أن النجاح في إجراء الاستفتاء في نهاية العام الماضي على الدستور الجديد والانتخابات البرلمانية قد أكد نضج القوى السياسية في البلد وقدرتها على تسوية الخلافات بالوسائل السلمية. فمن الواضح أن هناك اتجاها نحو الاستقرار في أعقاب الأزمتين الانتخابيتين لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. ونلاحظ، في هذا الصدد، المساهمة التي قدمتها الحكومة التي اتخذت تدابير غير مسبوقة لتنظيم حوار سياسي مع المعارضة. ويحدونا الأمل في أن تواصل السلطات بذل جهود جادة لزيادة تمثيل المرأة في الهيئات الإدارية.

إن أحكام الدستور بشأن الأراضي والمواطنة والهوية الوطنية واعدة وتعطينا أملا في القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع. ونحن على ثقة من تغلب ياموسوكرو قريبا على التحديات التي يشكلها تفشي التوتر الاجتماعي. ونحيط علما بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بين سلطات البلد والمقاتلين السابقين الذين

أدمجوا في القوات المسلحة، الأمر الذي مكنهم من إخماد الاحتجاجات. ونحث الإيفواريين، في هذا الصدد، على تركيز جهودهم على معالجة المهام ذات الأولوية، مثل إصلاح قطاع الأمن؛ وتنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين؛ وعودة اللاجئين من ليبريا إلى البلد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات المصالحة الوطنية وإزالة الخطوط الفاصلة في المجتمع، بما فيها تلك المتصلة بعدالة المنتصر، يجب أن تستمر.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أن الجماعات الإرهابية قد تعززت في منطقة غرب أفريقيا، وما فتئنا نشهد ظهورهم العرضي في شمال البلد، على الحدود مع مالي. وقد أصبحت كوت ديفوار كذلك ضحية للهجمات الإرهابية. إننا نحث ياموسوكرو، في هذا الصدد، على مواصلة إعطاء الأولوية لمسائل الأمن والاتجار غير المشروع بالأسلحة.

ونحن نقدر تقديرا عاليا موقف كوت ديفوار بشأن الاستقرار الإقليمي. ونرحب بإرسال القوات العسكرية الإيفوارية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونرجو كذلك أن تواصل كوت ديفوار في أن تكون قابلة للمساءلة وتتخذ نهجا مسؤولا تجاه المسائل اللوجستية. ولا يمكننا أن نبالغ في أهمية دورها هناك.

ونلاحظ أن نقل المهام المتبقية من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة قد نفذ على نحو منظم. ويسعدنا أن يتم سحب البعثة وفقا للإطار الزمني المحدد. وفي الختام، نشجع شركاءنا الإيفواريين، مرة أخرى، على التعاون الكامل مع المجلس.

السيد ويلسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي أول جلسة علنية في رئاستكم، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأتمنى لكم حظا سعيدا. كما أشكر أوروغواي على رئاستها العالية الكفاءة والمفتوحة الشهر الماضي.

وأشارك الآخرين في شكر الممثلة الخاصة ميناودو على إحاطتها الإعلامية وعلى جهودها الدؤوبة خلال السنوات الماضية وعلى التزامها باستدامة السلام. كما أرحب بوزير خارجية كوت ديفوار بالمجلس ونتطلع حقا إلى السماع منه قريبا.

إننا نجتمع اليوم في لحظة هامة بالنسبة لحكومة وشعب كوت ديفوار. فبحلول نهاية الشهر، ستأتي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى نهايتها بعد ١٣ سنة من عملياتها. وقد تم تحويل كوت ديفوار، في ذلك الوقت. فالطفل المولود عند قدوم أول عملية لحفظ السلام إلى كوت ديفوار يكون قد دخل عالما من عدم اليقين وانعدام الأمن. واليوم، يعيش ذلك الطفل في بلد بآفاق حقيقية ليس للسلام فحسب، وإنما للفرص والرخاء. إنني أهنئ الممثلة الخاصة وكامل فريقها على كل ما قاموا به للمساعدة في جعل ذلك حقيقة واقعة. لقد كانت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عملية مثالية، تمتعت بعلاقات ممتازة مع الحكومة ومع المجتمع المدني، والأهم من ذلك، إنها تغادر الآن بشكل متناغم وفي اللحظة المناسبة.

وإذ تقترب مهمتهم من نهايتها، يجب ألا ننسى أبدا أن هذا الاستقرار لم يأت بدون كلفة؛ فقد فقد ١٥٠ من موظفي الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين أرواحهم في كوت ديفوار خلال السنوات الـ ١٣ الماضية. ويجب أن يكون إرث تضحياتهم وكل خدمتهم استدامة السلام في كوت ديفوار. ومن هذا المنطلق، فإنني أهنئ الحكومة على الاستفادة من الفضاء الذي وفرته لهم عملية الأمم المتحدة. فالبلد الآن به واحدة من أسرع الاقتصادات نموا في العالم. إننا نقف معها وهي تواصل السير على هذا المسار الإيجابي مضاعفة جهودها لضمان أن يشعر الإيفواريون جميعهم بالفوائد التي جلبها السلام من خلال التنمية الاجتماعية.

إن التقدم المحرز في كوت ديفوار لا يقتصر فقط على الاقتصاد. وأود كذلك أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى

تقرير الأمين العام الصادر مؤخرا عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2017/249)، وهو موضوع يثير قلقا خاصا لدى المملكة المتحدة. والأمر المرحب به في هذا التقرير هو الأنباء السارة التي مفادها أنه قد رفع اسم القوات المسلحة لكوت ديفوار من القائمة. وذلك يعني أن كوت ديفوار الآن قادرة على الإسهام في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقد أرسلت مؤخرا وحدة إلى مالي. فالانتقال من البلد مستفيد من بعثة حفظ السلام ليصبح الآن بلدا يسهم في حفظ السلام يعد مؤشر نجاح آخر.

ولا يمكن لذلك أن يتوقف. وأمام كوت ديفوار اختبارات مقبلة. فقد كانت انتخابات عام ٢٠١٥ الرئاسية سلمية، ولكن، بطبيعة الحال، كانت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حاضرة. وستكون الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠ وعملية نقل ديمقراطي سلس للسلطة إلى رئيس جديد أمرا حاسما لبناء مستقبل سلمي ومزدهر في كوت ديفوار. ويحتاج هذا الأمر إلى مواصلة الجهود لبناء استقلالية ومصداقية وسلطة اللجنة الانتخابية خلال السنتين القادمتين.

ويجب الاستمرار في تعزيز مصداقية المؤسسات الحكومة وشرعيتها.

فكما توضح الاضطرابات الأخيرة في البلد، فإن السلام يمكن أن يكون هشا إذا لم يتم حل المسائل الأساسية. ولذلك، فإنني أشجع حكومة كوت ديفوار على الاستفادة القصوى من هذه الفرصة التي بذلت مع الأمم المتحدة جهدا جبارا من أجلها.

وفي الختام، إن قصة كوت ديفوار قصة إيجابية، بالنجاح في إنهاء البعثة والتفاؤل بمستقبل البلد وشعبه. كما أنها قصة إيجابية للأمم المتحدة وتحديدا لإدارة عمليات حفظ السلام. فعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تبين كيف يمكن لولايات واضحة باستراتيجية خروج واضحة أن تهيئ الحيز اللازم لتقدم العملية السياسية. وهي نموذج ينبغي أن نسعى إلى محاكاته في أماكن أخرى في جميع أنحاء العالم. ويسعدني أن هذه التجربة شيء سيكون بمقدور كوت ديفوار أن تتقاسمه يوميا مع المجلس عندما تنضم إليه في عام ٢٠١٨. وأهنئ البلد على انتخابه في وقت سابق اليوم.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بأن أتمنى لكم، سيدي، ولفريقكم كل النجاح في مهامكم، إذ يتولى بلدكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه. كما أعرب عن خالص الشكر لأعضاء المجلس على الإشادة بنا على رئاستنا للمجلس التي اختتمناها مؤخرا.

ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة عايشاتو مينداودو، على إحاطتها الإعلامية الشاملة، ووزير خارجية كوت ديفوار، السيد مارسيل أمون – تانوه، على حضوره هنا اليوم.

ونغتنم هذه الفرصة لتهنئة وفد كوت ديفوار على انتخابها مؤخرا بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، ونتمنى للبلد كل النجاح خلال فترة ولايته. ونأمل أيضا ألا يستفيد مجلس الأمن من التزام كوت ديفوار بالسلم والأمن الدوليين فحسب، وإنما أيضا من تجربتها في الخروج بنجاح من الصراع بدعم من عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتود أوروغواي أيضا أن تهنئ حكومة وشعب كوت ديفوار على إنجازاتهما المحققة حتى الآن، وهي، دون شك، تستحق التقدير.

فقبل أكثر من عام تحديدا، وفي هذه القاعة بالذات، قمنا بإنهاء نظام الجزاءات في كوت ديفوار (انظر S/PV.7681). وقد تمكنا من تحقيق تلك الخطوة بفضل التقدم الذي مهد السبيل لوضع البلد على طريق السلام والاستقرار. ولا شك في أن البلد لا يزال يواجه تحديات داخلية، مثل المصالحة الوطنية، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، والانتعاش الاقتصادي المستدام،

التي يجب معالجتها والتغلب عليها كافة من جانب الإيفواريين أنفسهم.

ودور الشركاء الدوليين سيكون حاسما في مساعدة البلد على معالجة الأسباب الجذرية للتحديات الأساسية. ومع ذلك، يمكننا أن نعلن بكل فخر أن كوت ديفوار لم تعد تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وأن مجلس الأمن قد نقل إلى حكومتها جميع المسؤوليات عن تحقيق السلام المستدام في البلد. وقد بدأت فترة للتعلم، ستتيح إمكانية لبناء مستقبل واعد لجميع الإيفواريين. ولولا التزام الحكومة وإرادتها السياسية لما أصبحت الحالة في كوت ديفوار قصة نجاح.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة مينداودو على إحاطتها الإعلامية، وأرحب بوزير الخارجية أمون – تانوه في جلسة اليوم.

وتهنئ الصين كوت ديفوار على انتخابها عضوا غير دائم في المجلس للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وتتطلع إلى تكثيف التعاون مع كوت ديفوار في الشؤون الدولية بغية تقديم مساهمات مشتركة في صون السلم والأمن الدوليين. وفي السنوات الأخيرة، تحت قيادة الرئيس واتارا، تمتعت كوت ديفوار بالاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وهو ما تشيد به الصين.

وفي العام الماضي، خلال الرئاسة الصينية لمجلس الأمن (انظر S/PV.7681)، اتخذ المجلس القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦) بشأن تصفية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والقرار ٢٢٨٣ (٢٠١٦) بشأن الرفع الشامل للجزاءات المفروضة على كوت ديفوار (انظر S/PV.7681). وقد جسد ذلك بصورة كاملة تأكيد المجلس والمجتمع الدولي بأن الحالة في كوت ديفوار شهدت تحسنات كبيرة. فمنذ عام ٢٠٠٤، قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بدور هام في صون السلام والاستقرار في البلد. وتشيد الصين بالمساهمة التي قدمتها عملية الأمم المتحدة في كوت – ديفوار والجهود الإيجابية للممثلة الخاصة مينداودو منذ أن تولت منصبها. وبعد إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت – ديفوار، تأمل الصين أن يواصل المجتمع الدولي تعزيز التعاون مع كوت ديفوار بغية مساعدة البلد على تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسيلة هامة لصون السلم والأمن الدوليين. والتجربة الناجحة لعملية الأمم المتحدة في كوت – ديفوار جديرة بالدراسة بغية استخلاص العبر منها. واستنادا إلى تطورات الحالة في الميدان، تعتقد الصين أن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن تدخل على حجمها تعديلات في المناسب تمهيدا لسحبها وإغلاقها بصورة نهائية. وفي الوقت نفسه، من الضروري أن نحترم احتراما كاملا إرادة البلد المضيف ونعزز التنسيق مع البلدان في المنطقة، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وتوجد ٩ من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام البالغ عددها ١٦ في أفريقيا. والسلام والاستقرار في أفريقيا مسألة تكتسي بالغ الأهمية فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وتواصل الصين دعم أفريقيا في حل المسائل الأفريقية بالوسائل الأفريقية، وتدعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، في الاضطلاع بدور فعال في حل المسائل المحلية. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لتقديم المساعدة في مجالي الملكيةو بناء القدرات إلى أفريقيا بغية تقديم إسهامات أكبر في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة مينداودو على إحاطتها الإعلامية. ونشيد بالتقدم المحرز في التحضير لإغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر السيدة مينداودو على جهودها وأن أهنئها، والأمانة العامة وموظفي عملية الأمم المتحدة في كوت – ديفوار، الذين أسهموا جميعا في نجاح البعثة لسنوات عديدة.

وأود أيضا أن أنوه بحضور الوزير أمون – تانوه وأهنئه على انتخاب بلده عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٨–٢٠١٩، وهو تتويج لمسيرة كوت ديفوار صوب الاستقرار على مر السنين. وأود أيضا أن أهنئ سائر الأعضاء غير الدائمين المنتخبين مؤخرا في مجلس الأمن، لا سيما هولندا، التي نتشاطر معها مقعدا في مجلس الأمن.

إن المرحلة التي نحن فيها اليوم تمهد لإغلاق البعثة في كوت ديفوار، التي توجد في منعطف هام في التاريخ الحديث للبلد ولعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوجه عام. وبالنسبة لكوت ديفوار، فإن هذه المرحلة تؤكد من جديد مسيرة البلد نحو الاستقرار. وبالمثل، نشيد بتصميم الأمم المتحدة على أن تظل ملتزمة تجاه البلد، من خلال وجودها السياسي وجهودها التنسيقية في إطار المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، لأن النتائج التي حققتها عملية الأمم المتحدة في كوت – ديفوار إرث ينبغي الحفاظ عليه.

لقد تابعنا عن كثب التطورات السياسية الأخيرة، التي تشكل مرحلة حيوية في تاريخ كوت ديفوار وفيما أجرته من تغييرات على دستورها، مُبرزةً مرة أخرى أن البلد ملتزم التزاما راسخا بمبادئ الديمقراطية. وستواصل إيطاليا دعم البلد في هذا المسار على المستوى الثنائي، وكذلك في عملنا في الأمم المتحدة وفي الاتحاد الأوروبي، الذي يظل أحد الشركاء الرئيسيين لكوت ديفوار.

إن استقرار كوت ديفوار أولا وقبل كل شيء يلبي طموحات الشعب الإيفواري، ولكنه أيضا أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي.

تتطلب الديناميات الدولية والإقليمية، ولا سيما في مجال الأمن، قدراً كبيراً من الالتزام، ولا سيما من جانب بلدان، مثل كوت ديفوار، أدّت تاريخياً دور عامل الاستقرار على الصعيد الإقليمي. ونود أيضاً أن نرى كوت ديفوار تؤدي دوراً نشطاً في مكافحة الآفات التي تهدد السلام والأمن على الصعيد الإقليمي وفي منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، فإن حقيقة كون كوت ديفوار بلداً مساهماً بقوات مرة أخرى في مالي تبين تركيز البلد على الدينامية الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، فإن الأولويات التي يستند إليها ترشح كوت ديفوار لشغل عضوية المجلس – مثل مكافحة الإرهاب والتصدي للاتجار غير المشروع والهجرة غير المشروعة والقرصنة، فضلاً عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان – هي في رأينا دلالة هامة على ذلك الالتزام. وفي هذا الصدد، أعرب لكوت ديفوار عن دعم إيطاليا الكامل في سبيل بلوغ هذه الأهداف.

خلال الأشهر الأخيرة، كنا نتساءل بين الفينة والأخرى عن الأدوات المتاحة لنا لجعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية. والدرس الذي يمكن استخلاصه من حالة كوت ديفوار هو أن قيادة ووحدة مجلس الأمن، اللتين أظهرهما المجلس بتكلفة كبيرة، شرطان أساسيان لضمان نجاح عمليات حفظ السلام، إلى جانب التزام البلد المضيف ببذل كل جهد ممكن لتحقيق أهداف السلام والاستقرار. وإنني على اقتناع بأن الخبرة المباشرة التي سيكون بوسع كوت ديفوار إتاحتها، فيما يتعلق بفهم إيجابيات وسلبيات أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، ستضيف قيمة هامة إلى عضويتها في مجلس الأمن.

إن اليوم هو يوم الجمهورية في إيطاليا. ويسعدني أن هذا اليوم، الذي هو يوم احتفال لدينا، هو أيضاً يوم احتفال لدى كوت ديفوار لبلوغها منعطفاً هاماً في تاريخها.

السيد أبو العطا (مصر): بداية، أود الترحيب بحضور السيد مارسيل أمون – تانوه، وزير خارجية كوت ديفوار، وأتوجه له بالتهنئة على انتخاب بلاده المستحق عضواً غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٨–٢٠١٩، وهو الحدث الذي يؤشّر تزامنه مع جلسة اليوم على دلالة لا يمكن التغافل عن إدراك رمزيتها.

فاليوم، تطوي كوت ديفوار صفحة الأزمة بشكل نهائي، ليعود هذا البلد الشقيق، عبر عضويته في مجلس الأمن، للقيام بدوره المستحق على الساحة الدولية كأحد ممثلي القارة الأفريقية والمدافعين عن مصالح شعوبها. وفي هذا السياق، أؤكد للسيد الوزير حرص مصر الكامل على تعزيز التعاون والتنسيق القائم مع كوت ديفوار وتقديم كافة سبل الدعم والمساندة لبلدكم الكريم للقيام بمهمته على أكمل وجه.

وأودّ أيضاً التوجّه بالشكر للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة عايشاتو مينداودو، على إحاطتها القيّمة وعلى جهودها المقدّرة هي وكافة العاملين في البعثة من مدنيين وعسكريين، والذين كان لهم دور محوري في الوصول إلى هذه النقطة الفاصلة التي يحتفي بها المجلس اليوم بإنهاء مهمة حفظ السلام في كوت ديفوار، وتولي السلطات الوطنية مسؤولية إدارة شؤون البلاد بشكل كامل في ظل أجواء يسودها التفاؤل بمستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية.

ولم تكن البعثة لتنجح في تحقيق أهدافها دون وجود بيئة سياسية وشعبية وطنية واعية وحريصة على مستقبل كوت ديفوار، فضلاً عن أطرافٍ دولية وإقليمية موحّدة الرؤية ومدركة لدورها في مساندة هذا البلد للخروج من أزمته، وهو ما تحقق.

إن نهاية دور بعثة حفظ السلام بنجاح ما هو إلا تدشين لمرحلة جديدة لترسيخ الاستقرار والسلام وتحقيق التنمية المستدامة في كوت ديفوار. فما تحقق يستحق الاحتفاء به، ولكن ما تبقى من تحديات يستحق أيضاً كل الاهتمام. ونحن على ثقة في قدرة الشعب الإيفواري وحكومته على إحراز المزيد من التقدّم على هذا الدرب، إلا أن على المجتمع الدولي أيضاً واجب مواصلة تقديم الدعم المطلوب.

ختاماً، فإن قصة النجاح التي يشهد المجلس نهايتها اليوم لم تكن رحلة يسيرة، بل جابهت صعوبات وتحديات وإخفاقات، ولولا إصرار الأطراف الفاعلة على تجاوز تلك العراقيل، لم نكن لنبلغ هذه النقطة. وبالتالي، فإن مصر ترى أهمية استقاء الدروس المستفادة من بعثة حفظ السلام في كوت ديفوار بحيث يمكن الاستعانة بها في التعامل مع الأزمات المشابهة. وعليه، ندعو الأمانة العامة إلى إعداد دراسة متكاملة حول دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تسوية الأزمة الإيفوارية، بحيث تتضمن تقييماً موضوعياً لمهمة قوات حفظ السلام ودورها، وإسهامات الوساطة السياسية، وأثر منظومة الجزاءات، وكافة العناصر التي شكّلت موقف المجتمع الدولي من هذه الأزمة.

وأكرر التعبير عن تمنياتي الخالصة بكل التوفيق لكوت ديفوار، حكومة وشعباً.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للممثلة الخاص للأمين العام، السيدة عايشاتو مينداودو، على إحاطتها الإعلامية وعلى العمل الناجح الذي قامت به وفريقها لضمان الإتمام الناجح لولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وأود أيضاً أن أشكر معالي السيد مارسيل أمون – تانوه، وزير خارجية جمهورية كوت ديفوار. وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن أحر تهانينا له على انتخاب كوت ديفوار عضواً غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وأتطلع إلى العمل عن كثب مع بلده في المجلس.

يمثل إغلاق البعثة معلماً هاماً بالنسبة إلى كوت ديفوار وإلى الأمم المتحدة على حد سواء. فعلى مدى السنوات الـ ١٣ المنصرمة، سعت عملية الأمم المتحدة إلى تعزيز سيادة القانون والمصالحة الوطنية وإصلاح قطاع الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان في كوت ديفوار، مما أسهم في استعادة السلام والاستقرار في البلد. ونأمل أن توفر تجربة البعثة دروساً مفيدة للبعثات المماثلة في المستقبل. ولا شك في أن التقدم المحرز خلال السنوات الـ ١٣ الماضية لم يكن ممكناً من دون المشاركة النشطة

لشعب وحكومة كوت ديفوار. إن القيادة والالتزام من جانب الحكومة بإجراء الإصلاحات اللازمة أمر جدير بالثناء.

ونحن واثقون بأن جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية ستستمر. ولا شك في أن الحاجة إلى المزيد من الوحدة والمصالحة الوطنية قد صارت بديهية بفعل التطورات الأخيرة. ولا شك في أن البلد يحتاج إلى استمرار دعم المجتمع الدولي فيما يسعى جاهدا إلى الحفاظ على السلام وتوطيد المكاسب السياسية والاقتصادية التي تحققت في السنوات الأخيرة. ولذلك، فإن المشاركة المستمرة لفريق الأمم المتحدة القطري تظل بالغة الأهمية. ويشجعنا أن نشير إلى أن تسليم الالتزامات من عملية الأمم المتحدة إلى الفريق القُطري جرى بما يتماشى مع الخطة المقررة للمرحلة الانتقالية.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه التحية إلى فريق عملية الأمم المتحدة برمته، بما في ذلك الأفراد العسكريون والمدنيون، على تفانيهم وخدمتهم.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وفريقكم على توليكم رئاسة المجلس. ونتمنى لكم كل النجاح في عملكم. وأود أيضا أن أشكر أصدقاءنا ممثلي أوروغواي على عملهم المثالي في الشهر الماضي.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أبدأ بياني بشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ميناودو، على إحاطتها الإعلامية الشاملة اليوم. وبما أن من المحتمل أن تكون هذه فرصتنا الأخيرة لأخذ الكلمة بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فإننا نود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للجهود القيمة والعمل الهام الذي اضطلعت به البعثة على مدى الأعوام الـ١٣ الماضية وللإشادة بالنساء والرجال الذين خدموا في تلك البعثة على مر السنين. وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على قيادتها والتزامها الشخصي خلال هذه المرحلة الهامة الأخيرة والنهائية.

إن اليوم يوم للانتقال في كوت ديفوار. فنحن نجتمع هنا بعد ظهر هذا اليوم لمناقشة إغلاق بعثة حفظ السلام، في حين انتخبت كوت ديفوار قبل ساعات قليلة للعمل عضوا في مجلس الأمن. وأهنئ الوزير مارسيل أمون – تانوه وفريقه هنا في نيويورك على انتخابهم صباح هذا اليوم ونحن نتطلع إلى العمل معهم في العام المقبل في المجلس.

ونشيد باستمرار إحراز التقدم في تحقيق السلام والأمن في كوت ديفوار. ويمثل إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في نهاية الشهر معلما هاما وفصلا جديدا في تاريخ البلد. وفيما يبدأ البلد رسم طريقه للمضي قدما، أود أن أوضح ثلاث نقاط.

أولا وقبل كل شيء، مع أن لدينا أسباب كثيرة للاحتفال، فإن هذه ليست نهاية الطريق لكوت ديفوار وهي تعمل على توطيد مجتمع مستقر وآمن لجميع الإيفواريين. ومن الأهمية بمكان أن نولي الاهتمام لأحدث التطورات على أرض الواقع، ولا سيما حادثة تمرد الجنود الثانية، التي وقعت في الشهر الماضي. فتلك التطورات خطيرة وتتطلب استجابة جدية. وهي تؤكد على حاجة الحكومة الواضحة إلى إجراء إصلاح مجد لقطاع الأمن، بما في ذلك إعادة هيكلة القوات وتعزيز التماسك والانضباط والمساءلة. وسيساعد إصلاح قطاع الأمن على بناء ثقة السكان بالمؤسسات الأمنية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة المرأة أمر بالغ الأهمية لتعزيز السلام المستدام والشامل للجميع. ويبين التقرير النهائي للأمين العام (S/2017/89) إمكانية زيادة مشاركة المرأة في العملية السياسية، ونحث فريق الأمم المتحدة القطري على الإسهام في كفالة مشاركة النساء والشباب في العملية الانتقالية.

ثانيا، وفيما تختتم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مهمتها، تقوم حاجة إلى استمرار المشاركة الدولية. ومن الأهمية بمكان أن يقدم شركاء كوت ديفوار الدعم المستمر لجهود الحكومة الرامية إلى الحفاظ على السلام وحماية الاستثمارات التي وجهت بالفعل إلى بناء مستقبل مستدام. واضطلع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور رئيسي في تحقيق نتائج ناجحة في عملية السلام في كوت ديفوار. وفي المستقبل، ستواصل الجهات الفاعلة الإقليمية الاضطلاع بدور أساسي.

ثالثا، وفيما يتعلق بالانتقال من عملية الأمم المتحدة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، فإننا نرحب بالخطة الانتقالية القوية التي وضعتها الأمم المتحدة واتفق عليها مع الحكومة في نهاية العام الماضي، ولكننا نشير إلى أن إغلاق عملية الأمم المتحدة يعني أن وجود المنظمة في البلد سيواجه انحسارا ماليا، مما يعرض للخطر استدامة المكاسب المحققة. ونعتقد أن بوسع الأمم المتحدة أن تفعل ما هو أفضل لضمان أن تكون عمليات الانتقال بوجه عام عمليات قادرة على إحداث التغيير واستشرافية. ويلزم إنجاز أعمال منهجية ومتكاملة بصورة أكبر في كامل منظومة الأمم المتحدة في أقرب وقت. وتقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة عن كفالة أن تحظى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة بتلك القدرات.

وفي الختام، أود أن أشارك الممثلة الخاصة للأمين العام الإشادة بحكومة كوت ديفوار وشعبها على قدرتهما على الصمود وجهودهما لاستعادة السلام والاستقرار إلى بلدهما، بدعم من المجتمع الدولي. ويؤكد إغلاق بعثة عملية الأمم المتحدة على الرحلة الرائعة التي قطعها البلد منذ عام ٢٠٠٤. وعلى المجتمع الدولي الآن أن يواصل دعم حكومة كوت ديفوار وشعبها وهما يعملان على بناء بلد ينعم بالسلام والعدل والازدهار من أجل جميع الإيفواريين.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام عيشاتو مينداودو على إحاطتها الإعلامية الشاملة. وبما أن هذه الإحاطة إعلامية الأخيرة بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التي تقدم في هذه القاعة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا الصادق لقيادة البعثة وموظفيها على إسهامهم. وتعتز أوكرانيا باضطلاعها بدور فعال في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وفي ٣٠ حزيران/يونيه، ستنتهي ولاية عملية الأمم المتحدة بنجاح كبير، مما يدل على نجاح إنجاز مرحلة الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوت ديفوار. واستثمر الكثير من الجهود والموارد في تحقيق الاستقرار في البلد. وكما نرى اليوم، فقد أسفرت هذه الجهود والموارد عن نتائج تدعو إلى التشجيع. وتبدو آفاق كوت ديفوار واعدة. وأحرز تقدم كبير في استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وإعادة بناء قطاع الأمن وتعزيز التماسك الوطني والمصالحة.

وعلاوة على ذلك، فإننا نرى بلدا أناط به جميع أعضاء الأمم المتحدة أن يكون عضوا في مجلس الأمن وليس بلدا مدرجا في جدول أعمال المجلس، بل بالأحرى بصفته عضوا منتخبا. ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الوزير أمون – تانوه على نجاح حملة كوت ديفوار في مجلس الأمن. وفي الشهر المقبل، ستستضيف كوت ديفوار أيضا حدثا دوليا رئيسيا – قمة منظمة التعاون الإسلامي – وهي دلالة أخرى على ثقة المجتمع الدولي واحترامه.

إن كوت ديفوار تنعم الآن بالسلام، ولكن العديد من المشاكل المزمنة لا يزال يتعين معالجتها. وذلك يتطلب خطة عمل طويلة الأجل تشمل الجهات الفاعلة الوطنية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وسائر الأطراف المعنية. وينبغي ألا ينظر إلى التهديدات المحتملة للاستقرار الوطني من حيث صلتها بالأمن المباشر، بل بدلا من ذلك من ناحية آثارها الاجتماعية

– الاقتصادية. ولذلك فإن عمليات التمرد الأخيرة في البلد تتطلب من قيادة البلد مضاعفة جهودها لتحويل السلام إلى فوائد ملموسة لجميع مواطنيها. إن أوكرانيا ملتزمة بمواصلة دعم كوت ديفوار على ذلك الطريق – في المجلس وخارجه على السواء.

السيد جي (الولايات المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على

إحاطتها الإعلامية. كما أشارك الآخرين الترحيب بوزير خارجية كوت ديفوار في مجلس الأمن وتهنئته على انتخاب بلده، اليوم، عضوا غير دائم في المجلس. ونهنئ أيضا الأعضاء الجدد الآخرين المنتخبين اليوم ونتطلع إلى العمل مع جميع الأعضاء الجدد في العام المقبل.

وهي مناسبة تاريخية حينما يمكن لبعثة لحفظ السلام أن تغلق بعد أن تنهي أعمالها بنجاح في تحقيق الاستقرار ودعم أحد البلدان الخارجة من النزاع. ونشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام، وبموظفيها وجميع موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الذين أسهموا في البعثة خلال الأعوام الـ ١٣ لعمر العملية.

وفي فترة قصيرة لا تتجاوز أربعة أسابيع ستغلق عملية الأمم المتحدة أبوابها بصورة نهائية، وتنهي بعثة قدمت الدعم البالغ الأهمية خلال اتفاق السلام لعام ٢٠١٣ والأزمة سياسية لعام ٢٠١٠. ودعمت عملية الأمم المتحدة جهود حماية المدنيين، وتعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، وإصلاح قطاع الأمن وتقديم المساعدة الإنسانية. وتمثل كوت ديفوار قصة نجاح ونموذجا لكيفية تمكن أي بلد من الاستفادة من حفظ السلام إذا كانت حكومته ملتزمة بالتغلب على النزاع وباستعادة السلام.

ونتطلع إلى أن نرى حكومة كوت ديفوار وهي تحافظ على ذلك الزخم الإيجابي وتعزز السلام والأمن االذين ترسخا بدعم من المجتمع الدولي. وبالرغم من التقدم الكبير المحرز بشأن الإصلاحات الرئيسية، فإن الحوادث الأخيرة أثبتت أن التحديات لا تزال قائمة. وأدت حالات التمرد التي اندلعت في كانون الثاني/يناير وأيار/مايو بشأن تظلمات القوات المسلحة المتعلقة بدفع الأجور إلى تعطيل التجارة وإغلاق المدارس وزيادة انعدام الأمن المدني. كما أدت عمليات التمرد والاحتجاجات المرافقة لها إلى وقوع عشرات الإصابات وعدة وفيات في المجابهات مع السلطات. ونناشد الحكومة العمل بطريقة شفافة، وشاملة للجميع وبدون تأخير على تسريع وتعميق الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك بوضع هيكل واضح وهدف للقوات العسكرية على أساس التهديدات التي تواجهها كوت ديفوار.

وأخيرا، ونحن نقترب من نهاية عملية الأمم المتحدة، فإننا نعلم أنه ما فتئ التخطيط الذكي بين بعثة تمر بمرحلة انتقالية والحكومة والشركاء الدوليين الآخرين وفريق الأمم المتحدة القطري أمر أساسي أثناء تسليم مهام البعثة.

وفي كوت ديفوار، أسفر المستوى العالي من التعاون في التخطيط للمستقبل عن انتقال سلس يحدث اليوم. ونشجع الأمم المتحدة على إضفاء الطابع المؤسسي على الدروس المستفادة وتطبيقها في البعثات الأخرى التي تمر في مرحلة انتقالية، مثل تلك الموجودة في ليبريا وهايتي. ونشجع أيضا البلدان الأخرى المضيفة لبعثات حفظ السلام على الاعتراف بأهمية التعاون الوثيق بين الحكومة والأمم المتحدة بدون عوائق التنقل وإمكانية الوصول في أداء المهام المكلفة بها البعثة.

ومرة أخرى، نهنئ جميع الذين عملوا معا لتحقيق السلام والاستقرار في كوت ديفوار خلال هذه السنوات الماضية.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأتمنى لكم ولاية ناجحة.

كما يرحب وفد بلدي بمعالي وزير خارجية كوت ديفوار في هذه القاعة، ويهنئ بلده على انتخابها عضوا غير دائم في مجلس الأمن. ونحن نتطلع إلى العمل مع وفد بلده، ونتمنى له كل النجاح.

ويود وفد بلدي أن يشكر الممثل الخاص للأمين العام ميندادو على آخر إحاطة إعلامية بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأنضم إلى الآخرين في تهنئتها على ما أبدته من قيادة شجاعة في إنجاز ولاية هذه البعثة.

ونرحب بنجاح إنهاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بعد ١٣سنة من الخدمة المتفانية من أجل قضية السلام. إن نجاح عملية الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار في البلد هو إنجاز مشترك بين حكومة كوت ديفوار وشعبها والأمم المتحدة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. وقد كان دور المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، هاما بالنسبة للوفاء بالولاية. وتفخر كازاخستان بكونها جزءا من تلك العملية بوصفها بلدا أرسل مراقبين عسكريين إلى كوت ديفوار.

ونشيد بحكومة كوت ديفوار على التقدم الملحوظ الذي نشهده في البلد، وهو دليل واضح على رغبتها على تولي زمام الأمور تماما أثناء التقدم في المستقبل. ولدى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار العديد من الدروس لتعلمها لعمليات حفظ السلام المقبلة. ونقر بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها كوت ديفوار صوب تحويل إطارها المؤسسي الوطني ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتصدي للتهديدات، بما في ذلك الإرهاب. ويجب أن تستمر المكاسب التي تحققت بالتغلب على التحديات المتبقية بتعزيز الحوار الوطني والمصالحة السياسية. وينبغي التركيز على التماسك الاجتماعي، وإدارة الأسلحة، وبناء قدرات الدفاع والأمن وإنفاذ القانون، ومكافحة العنف الجنسي وحماية الأطفال.

ويعني تعزيز جميع هذه التدابير أن يكون هناك شركاء وأن تتم تلبية الاحتياجات من الموارد لدعم حكومة كوت ديفوار في النهوض بمسؤولياتها كما هو متوقعا. ولذلك، فإننا ندعو إلى تقديم المساعدة الدولية والدعم اللازم للحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري. ونتطلع إلى تعاون منتج ومثمر مع كوت ديفوار بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر وزير خارجية كوت ديفوار، السيد مارسيل أمون – تانوه، على حضوره. إنه لمن دواعي الشرف لنا أن يكون معنا في قاعة مجلس الأمن بعد ظهر هذا اليوم.

أود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لكوت ديفوار ورئيسة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار السيدة عايشاتو ميندادو، على المعلومات المستكملة التي قدمتها من فورها وكذلك على قيادتها الممتازة. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ جميع من سبقوها في قيادة العملية، والأفراد المدنيين والعسكريين في عملية الأمم المتحدة على التزامهم بتحقيق السلام والاستقرار في كوت ديفوار. ونحن ممتنون لهم على عملهم ونقر بما أنجزوه على مر السنين، وكذلك لعملية الأمم المتحدة على إسهاماتها فيما يتعلق بالدروس المستفادة، التي تمثل إسهاما هاما في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونشيد بالبلدان والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ووكالات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية، وكل البلدان التي ساهمت بوحدات عسكرية ووحدات الشرطة التي ساعدت يوما بعد يوم في إحلال السلام في هذا البلد الشقيق. وبدون تعاون هذه المنظمات وعملها، لكان من الصعب تحقيق أهداف العملية. والدليل على ذلك هو تصديق الاتحاد الأفريقي على

نتائج الانتخابات لعام ٢٠١٠، بناء على طلب من كوت ديفوار، وعلى اتفاقات السلام الموقعة من خلال هذه المنظمة.

إن بوليفيا تحيي شعب كوت ديفوار وحكومتها وتشجع جهودهما صوب الحوار الوطني وبناء السلام والمصالحة السياسية، ونزع السلاح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل عمله في مجال التعاون، مما يمهد الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كوت ديفوار مع الاحترام الكامل لسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ونثني على النمو الاقتصادي الذي حققه البلد وكان ملحوظا. ونقدر جهود رئيس كوت ديفوار وحكومتها وشعبها في النجاح في توطيد بيئة سياسية مستقرة بإجراء ثلاثة انتخابات بصورة سلمية، وإحراز التقدم في عملية إصلاح القطاع الأمني وإعادة بناء الجيش.

ويشجعنا أن نعلم أن أصحاب المصلحة يرون أن عملية السلام في كوت ديفوار لا رجعة فيها. ونرى أن النجاح في عملية السلام يمثل فرصة لمجلس الأمن كي يستخدم مثال وتجربة إخوتنا وأخواتنا الإيفواريين، الذين شهادتهم ومعرفتهم ستثري عملنا من أجل فعل كل ما في وسعنا لتعزيز سلام ودائم وعادل ومُشَرِّف للجميع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية كوت ديفوار.

السيد أمون – تانوه (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): باسم رئيس جمهورية كوت ديفوار، فخامة السيد الحسن واتارا، والحكومة الإيفوارية، أتمنى كل النجاح لبوليفيا في رئاسة مجلس الأمن، وأشيد بأوروغواي على الكفاءة التي أدارت بها أعمال هذا الجهاز الهام في الشهر الماضي.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس في هذه المناسبة التاريخية الهامة بالنسبة لبلدي والمنظمة. وفي الواقع، نادرة هي لحظات الاحتفال في القاعة بنجاح عملية من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، مثل تلك التي تجمعنا اليوم لنحتفل بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وهذا هو الوقت المناسب للإشادة بالأمينين العامين للأمم المتحدة كوفي عنان وبان كي – مون، اللذين أسهما من خلال إجراءاتهما إسهاما كبيرا في حل الأزمة في كوت ديفوار. كما أود أن أحيي الأمين العام الحالي، وأن أشكره على دعم بلدي في مهامه السابقة المهام، وعلى الاهتمام الخاص الذي استمر في إيلائه لكوت ديفوار منذ انتخابه. ونتوجه بالشكر أيضا إلى جميع الدول التي عملت في مجلس الأمن أثناء الأزمة في بلدي، وإلى الدول التي أسهمت بقواتها في العملية. وعلى وجه الخصوص، أود أن أحيي الجنود الذين ضحوا بحياتهم من أجل عودة السلام إلى كوت ديفوار.

إن هذا الاحتفال له أهمية بالغة بالنسبة لنا إذ إنه يتزامن مع انتخاب بلدي هذا الصباح بوصفه عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وفي هذه اللحظة الرمزية، نحن نعلق آمالا كبيرة على الدروس والخبرات التي استقتها كوت ديفوار من وجود عملية الأمم المتحدة في بلدي لمدة ١٣ سنة والتي ستعطي، أثناء ولايتنا في مجلس الأمن، مثالا للبلدان الأخرى كي تحذو الحذو نفسه.

لقد مكنتنا الاجتماعات التي عقدتها مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال الأشهر القليلة الماضية، وخاصة خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، من تشاطر توقعاتهم. ونؤكد على قرارنا العمل في إطار مجلس الأمن بغية التوصل إلى استجابات جماعية متماسكة في وجه التحديات العالمية في عصرنا من خلال الحوار والاحترام المتبادل. وأشكر الجميع على الكلمات الطيبة التي أعرب عنها لبلدي، على الترحيب بترشيحنا ومن ثم انتخابنا لعضوية المجلس.

إسمحوا لي بدوري، أن أعرب للمجلس وجميع الدول الأعضاء في منظمتنا، عن امتنان رئيس وحكومة ودولة جمهورية كوت ديفوار.

ومن المؤكد أن يسمح لنا الوقت بزيادة توضيح العناصر التي أدت إلى نجاح عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي الوقت الحاضر، يمكننا حقا التشديد على أن نجاح العملية راجع إلى التقاء عدة عوامل، بما في ذلك الإرادة السياسية وشعور رئيس جمهورية كوت ديفوار العالي بالمسؤولية، الذي وضع الدولة ومواردها في خدمة السلام في البلد. كما يعزى إلى التآزر الاستثنائي بين عملية الأمم المتحدة والحكومة، وإلى وحدة وعزم مجلس الأمن والمجتمع الدولي، التي سهلت بكل ثقة تنفيذ قرارات المجلس. وأود أيضا أن أشير إلى العلاقات الإنسانية القوية القائمة بين رئيس الجمهورية ومختلف الأمناء العامين للأمم المتحدة، والعلاقات الطيبة القائمة بين إدارة عمليات حفظ السلام والحكومة، والكفاءة العالية للممثلين الخاصين الذين عينهم مختلف الأمناء العامين في كوت ديفوار. وفي هذا الصدد، أشيد إشادة خاصة ومستحقة للغاية، بالسيدة عايشاتو مينداودو على إسهامها المتميز في إحلال السلام في بلدي وفي نجاح العملية.

وتترك العملية وراءها بلدا مستقرا وسلميا لديه مؤسسات قوية وحديثة، وتتيح ديناميته الاقتصادية، على الرغم من المرحلة الصعبة التي يمر منها سوق الكاكاو، للحكومة إحراز تقدم كبير يوميا في مكافحة الفقر وتهيئة الفرص للشباب. ومع ذلك، فإننا ندرك التحديات المقبلة في عملية إرساء الاستقرار والسلام في بلدنا بشكل نهائي. ويشمل ذلك استكمال بناء جيش وطني جمهوري متجانس حقا. وقد أربكت هذه العملية نوعا ما، التحركات الغاضبة لقدماء المحاربين المطالبين بصرف مكافآتهم. وبعد التسوية النهائية لهذه المسألة من جانب الحكومة واعتماد تدابير قوية لصالح القوات المسلحة وقوات الأمن ككل، والمقاتلين السابقين، لم يعد ثمة أي سبب موضوعي للإخلال بهدوء الإيفواريين والتقدم في البلد.

وفي حين لا تشكك تلك التحركات الغاضبة في خروج بلدي من الأزمة أو إنجازاته الهامة، إلا أنها تذكّرنا، كما قلت في شهر شباط/فبراير من العام الماضي في هذه القاعة (انظر S/PV.7880)، بالحاجة إلى التعجيل بإصلاح قطاع الأمن والتأهيل المهني للجيش الوطني لتحديد وإعطاء هوية جمهورية لآلاف الجنود، وبث الروح الوطنية فيهم. وتعمل الحكومة على تحقيق تلك الغاية، من خلال التنفيذ الكامل لقانون التخطيط العسكري، الذي لقي اعتماده رد فعل إيجابي من جانب الجنود المحترفين.

ولن يبطئ نجاح عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وإغلاقها من وتيرة الإصلاحات الحكومية. بل على العكس من ذلك، سيتم التركيز، في جملة أمور، على توطيد سيادة القانون، وتعزيز إطار مكافحة الإفلات من العقاب، والتعجيل باعتماد المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي للشعب الإيفواري. وعلاوة على ذلك، يتّبع رئيس الجمهورية سياسة اليد الممدوة للمعارضة والاستماع إلى مطالبها، على نحو يصب في مصلحة البلد.

وكما هو متصور، فإن التعاون الذي يربط بلدي بالأمم المتحدة بعد إغلاق عملية الأمم المتحدة، يظل يشكل أداة هامة لدعم المجتمع الدولي للشعب الإيفواري. وتحقيقا لهذه الغاية، نأمل تخصيص المزيد من الموارد للأفرقة القطرية لكي تتمكن من الوفاء بولايتها في ظروف أفضل. وفي الوقت نفسه، ندعو شركاءنا الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى مواصلة التزامهم تجاه بلدنا لمساعدتنا على مواجهة التحديات الرئيسية التي تواجه جميع البلدان اليوم. ولذلك، يجب أن يظل أصدقاؤنا معبئين أكثر من أي وقت مضى إلى جانبنا لننتصر معا في معاركنا الدؤوبة

لمكافحة الفقر والبطالة بين الشباب، وهما أمران يكتسيان أولوية بالنسبة لحكومتنا.

ويشكل نجاح العملية نهاية سعيدة لسلسلة مؤلمة في تاريخ بلدي. ويجب ألا يجعلنا ذلك ننسى أن آلاف الإيفواريين فقدوا أرواحهم، لكي تسود قيم السلام والوحدة والوئام والديمقراطية في بلدنا. وهؤلاء النساء والرجال، الذين انتزعوا من أحضان أسرهم، ولن يشاركوا في تحسين وطننا، يمنعونا إلى الأبد من أن نسمح لمآسي جديدة بإصابة بلدنا.

وفي الختام، أود أن أؤكد لمجلس الأمن تصميم الشعب الإيفواري على الدفاع عن السلام وصونه، وهو سلام حققناه بصعوبة، بمساعدة أصدقاء كوت ديفوار.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.